خطاب واستراتيجية الخصخصة هل هما قدر العراقيين الوحيدان اليوم ؟

د.صالح ياسر

بداية، ومن أجل أن يأخذ النقاش حول هذه القضايا مساره الصحيح، لا بد من الإشارة الى ان الجدل حول القطاع الحكومي في بلادنا ليس جديدا بل ابتدأ منذ تأسيس هذا القطاع وانطلق من مواقف ايديولوجية مختلفة ومصالح طبقية متعارضة. إنه لأمر مفهوم ولا عجب في ذلك، فهذا هو طابع كل المناقشات حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية الكبرى. ولكن ما يثير الانتباه أن بعض الاطراف ممن تدعي "الحياد" اعتادت ان ترمي المواقف المعارضة لها بأنها تنطلق من "موقف ايديولوجي جامد". وينطبق ذلك بصفة خاصة على دعاة تصفية القطاع العام والمنادين بفتح طريق النمو "الرأسمالي" على مصراعيه (علما انه نمو رأسمالي تابع ولس مستقل)، والذين لا تخلو مواقفهم من الخلفية الايديولوجية المسبقة ومن "مسلمات" لا يجوز تجاوزها. إنهم يسعون لكبت النقاش وصرف الانظار عن جوهر الموضوع بإثارة الاتهامات لمخالفيهم وكأنهم حملة نصوص مقدسة!! ويبلغ التمويه الايديولوجي مداه حينما تُقدم مؤسسات القطاع العام بأنها شركات "**خاسرة**"، اما شركات القطاع الخاص فإنها "**متعثرة**". فالمفهومان في واقع الحال ليسا بريئين بل لهما **خلفية ايديولوجية مضمرة** لان مفهوم الشركة "**الخاسرة**" – وهي هنا احدى شركات القطاع العام- يعطي رسالة عن صعوبة أو تعذر اصلاح هذه الشركة وبالتالي لا بد لها من مغادرة المسرح غير مأسوف عليها!! اما الشركة "**المتعثرة**"– وهي هنا احدى شركات القطاع الخاص- فهي قادرة على تجاوز كبوة "تعثرها". والرسالة واضحة وضوح الشمس: شركات القطاع الخاص هي التي تكتب لها الحياة والاستمرار.. اما شركات القطاع العام فعليها اخلاء المسرح للاعبين خواص. هكذا تستخدم مفاهيم من قبيل الشركات "**المتعثرة**" أو "**الخاسرة**" (باعتبارها مجرد مفاهيم "تقنية"!!) لتمرير رسالة ايديولوجية بالغة الوضوح.

ولكي تأخذ المناقشة طابعها العملي والموضوعي في آن، نود الاشارة هنا الى بعض القضايا:

1. **إن وجود القطاع العام ليس هدفا في حد ذاته، وبقاء قطاع عام في بلد ما أو عدم بقائه يجب ان لا يتحدد باعتبارات ايديولوجية مسبقة**، أيا كان نوعها، وإنما ينبغي النظر الى المسألة من زاوية وجود او انتفاء ضرورات موضوعية تدعو الى استمرار هذا القطاع وتوسعه او انكماشه، وكذلك من زاوية وجود أو عدم وجود اهداف أو وظائف اقتصادية أو اجتماعية او سياسية جديرة بالتحقيق وضرورات موضوعية تدعو الى استمرار هذا القطاع وتوسعه أو انكماشه، وكذلك من زاوية وجود أو عدم وجود اهداف أو وظائف اقتصادية او اجتماعية او سياسية جديرة بالتحقيق، ويتعذر أو يصعب تحقيقها في غياب قطاع عام في بلد ما [1].

2. **تجنب التعامل مع موضوع القطاع العام في بلادنا من منطلق ثأري**، اي كونه من منتوجات النظام الدكتاتوري المقبور، أو الثأر من "تأميمات" 1964 باعتبارها نسخة من "الاشتراكية" هي "الاشتراكية العربية"! وهي لم تكن ابدا اجراءات اشتراكية بالمعنى العلمي. كما ينبغي رفض المقاربة التي تتعامل مع كل محاولة لتعديل او تحسين اوضاع القطاع العام وتطويره باعتبارها دفاعا عن الاشتراكية التي لم يكن لها أي وجود في بلادنا مطلقا إلا على الورق او في عقول خصومها الايديولوجيين واخرهم رئيس الوزراء علي الزيدي.

3. ويعني ذلك **تجنب المطابقة بين ظهور القطاع العام في بلد ما والاشتراكية واعتباره توجها نحوها**. فمثلا كان للقطاع الحكومي دور هام في التطور الاقتصادي للبلدان الرأسمالية المتقدمة منذ المراحل المبكرة للرأسمالية فيها

---

[1] قارن: ابراهيم سعد الدين، ابراهيم حسن العيسوي، **"التجارب القطرية العربية مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة – تجربة مصر"**، "المستقبل العربي"، العدد 1990/9، ص 70 ولاحقا.

[2]. وبطبيعة الحال، فإن قيام قطاع عام أو رأسمالية دولة في البلدان الرأسمالية لا يعني تغييرا جذريا في طبيعة النظام فهو رأسمالي بلحمه ودمه تهيمن فيه علاقات الانتاج الرأسمالية. فطبيعة القطاع العام تتوقف على طبيعة السلطة السياسية في البلد المعني: **من يمارسها ولمصلحة من؟** .

خلاصة القول: ان وجود القطاع العام مطلوب من منطلق الضرورات التنموية، وليس من منطلق عقائدي. فليس هناك اشتراكية في العراق (وما كانت كذلك في يوم من الأيام) حتى يجوز اتهام المدافعين عن وجود القطاع العام بالدفاع عن الاشتراكية !

تؤكد التجربة أن وجود القطاع العام واستمراريته مطلوب من منطلقات عديدة من بينها [3]:

اولا: من منطلق الضرورة السياسية، أي من أجل اعادة توزيع السلطة والثروة وكسر سيطرة رأس المال الخاص على الحكم وخلق ظروف أفضل للمشاركة الشعبية.
وهو مطلوب، **ثانيا، من منطلق الضرورة الاجتماعية** لتحقيق عدالة توزيع الثروة والدخل.
وهو مطلوب، **ثالثا، من منطلق الضرورة الاقتصادية** لقيادة التنمية وتوفير شرط مهم لفعالية التخطيط ورفع معدل التراكم الرأسمالي وتنفيذ مشروعات لا يقدر القطاع الخاص على تنفيذها رغم ضرورتها للتنمية لضخامة حجمها لاعتبارات تقانية، وبالتالي ضخامة التمويل المطلوب لها، وانخفاض هامش الربح او ارتفاع هامش المخاطرة.

الجديد هنا هو أن هذا **الخطاب المطروح في " خرائط الطريق " المتعددة التي طرحتها الحكومات المتعاقبة بعد 2003** وما يرتبط به من **سياسات** و "منظّرين" قد بلغ درجةً من " الفصاحة " بحيث بات طرح مسألة **إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي، رغم المناورات الآيديولوجية الماكرة لمهندسي هذه الخرائط، على وفق وصفة صندوق النقد الدولي الشائعة** في صلب أجندته ، وهنا مربط الفرس.

ولعلنا **شهود** " التدافع بالمناكب " الذي بات يتم على أرضية **الترويج** لمفاهيم من قبيل: الخصخصة واقتصاد السوق ومضامينه وآلياته التحريرية حيث يتم حصره بالخصخصة، بينما اقتصاد السوق هو نهج لتوزيع الموارد عن طريق آليتي السعر والمنافسة.

هكذا، إذن، **سيطر** مفهوم اختزالي وضيق الأفق لمدلولات المفاهيم بحيث حلّ التبرير الايديولوجي بديلا عن المقاربة العلمية الصحيحة للمشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي. ومن هنا **نلاحظ**، وفي كل لحظة، كيف يتناول البعض مشكلات الاقتصاد العراقي، ولكنهم في نهاية المطاف لا يقدموا لنا سوى الوصفة الشهيرة والساحرة : **الخصخصة دون قيد أو شرط، وكأنها الطريق الوحيد للتغلب على مشكلاتنا !!.**

والمثير انه في **بعض** أوساط السلطة وخارجها **تتشابك** الخنادق بين " المتحاربين " من مختلف الجهات **فلا نجد ما يميّز** هذا الطرف عن ذاك في موقفه من قضية حساسة، **طبقية واجتماعية**، رغم أن **السياسة هي التعبير المكثف عن الاقتصاد !!.**

هكذا، اذن، **تضيع** البوصلة لدى البعض، ويصبح **الرهان** على **الخصخصة** كما لو أنها الرهان الوحيد اليوم. بل الادهى من ذلك هناك من **ينافح** ويعتبر الخصخصة خيارا تقدميا ! **وبديلا** مضموناً للقطاع الحكومي " الفاسد حد النخاع والمكبل للإصلاح الاقتصادي " !. وقد أفصحت تلك التوجهات عن نفسها في السنين الاخيرة، في أكثر من مناسبة من طرف مسؤولين كبار !!.

---

[2] لمزيد من التفاصيل حول تاريخ تدخل الدولة في البلدان الرأسمالية قارن: اجناس ساكس، **"نماذج القطاع العام في الاقتصاديات المتخلفة"**، ترجمة سمير عفيفي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1970)، ص 84 ولاحقا؛ كذلك: اسماعيل صبري عبد الله، "الدعوة المعاصرة الى التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص"، **"المستقبل العربي"**، العدد 1990/12، ص 89 ولاحقا.
[3] قارن: ابراهيم سعد الدين، ابراهيم حسن العيسوي، **"التجارب القطرية العربية مع القطاعين العام والخاص..."، مصدر سابق، ص 97.**

والاغرب في العملية كلها أنها تجري في ظل **هيمنة** " الاستشاريين والخبراء " في الجدل الدائر، ضامرا أو ظاهرا، ويقابل ذلك **غياب** واضح لآراء وتصورات الفاعلين الاجتماعيين الآخرين، بل **وانعدام** اي نقاش مجتمعي جدي وحقيقي حول قضية لا تخص " الاستشاريين والخبراء " وحدهم بل **تخص المجتمع بأسره**. وخطورة هذا المدخل أنه **يفضي** الى **فصم الترابط** الجدلي ما بين **التنمية والديموقراطية** الذي تحتاجها بلادنا اليوم بعد عقود من العسف والاستبداد.

بعيدا عن أية تأتأة، ليس المطلوب فيما يطرحه صقور الخصخصة سوى **تصفية** أي دور للدولة واخراجها من المجال الاقتصادي بأي ثمن ! وبالتالي **التخلي** عن **الوظيفة** الاجتماعية لقطاع الدولة **بالتركيز** على المعيار الاقتصادي وفكرة **الكفاءة** المعروفة.

ومن أجل **تحقيق** " الكفاءة الاقتصادية " المزعومة وتقديمها كخيار واحد ووحيد، **تستبدل** الجوانب الاجتماعية وحركة المجتمع وتناقضاته بمعادلات حسابية/رياضية مغرقة في تعقيدها من أجل قياس هذه " الكفاءة " والبرهنة على صواب مقاربة هؤلاء للإشكاليات الفعلية. في ضوء هذه الالعاب الذهنية **يُختزل** البشر والموارد في أرقام وصيغ حسابية، ويصبح " المعيار الاقتصادي " هو الفيصل، وبالتالي **لا يهتم** راسم السياسة، الذي يتكئ على هذه المقاربة، **بالآثار الاجتماعية** لعملية الخصخصة الخارجة من معطف صندوق النقد الدولي وما **تتركه** من **بطالة وتهميش واستقطاب اجتماعي**، في مجتمع يعاني من كل هذه القضايا ويعيش أزمة شاملة.

المثير في الامر أن ما يطرحه منظرو الخصخصة و " الاصلاحات الاقتصادية " هو **تأكيدهم** على **" عدم كفاءة القطاع العام "**، ولكنهم، وللأسف الشديد، لا يكلفون أنفسهم بطرح **سؤال اضافي** ومهم وهو لُب القضية: **لماذا لم يعد هذا القطاع كفؤاً ؟** أي أنهم وعند البحث عن **الاجابة** على هذا السؤال، **يهملون عامدين على ما يبدو**: **العلاقات والشروط وبنية المصالح التي انتجت قضايا النهب والفساد** الذي تعرض له هذا القطاع على أيدي **نهابّة** النظام السابق، وتواصله بهذه الصيغة أو تلك بعد 2003/4/9 بدعم وتأييد من سلطات الاحتلال و "منظريه " و "مستشاريه " على الجبهة الاقتصادية في العراق، ومن طرف الحكومات المتعاقبة بعد ذلك، في ظل **انعدام** الشفافية في المرحلتين، وان بشكل متفاوت.

والاهم من هذا ان **الدعوات لتطبيق الخصخصة** تقدم لنا **مغلّفة** بتبريرات وحجج كثيرة، في مقدمتها ان الاقتصاد العراقي **يعاني** من ازمة عميقة، وانه **لا يمكن تجاوز** هذه الازمة إلا من خلال القيام بـ " اصلاح اقتصادي جذري " ، هذا طبعا من دون الاشارة الى مضمون هذا " الاصلاح " الذي يراد تطبيقه، وانه لا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال **اعتماد** خيار الخصخصة على وفق وصفة المؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية.

ولا يكتفي منظرو " الاصلاح " هذا بهذه الحجج بل **يتكئون** على **حجة اخرى** وهي ان **تجارب** القطاع العام ودور الدولة الاقتصادي قد انتهيا على صعيد عالمي، وان التاريخ الحالي هو **تاريخ** الاصلاحات الكبرى، وضرورة **الاستفادة** من تجارب الآخرين !!. لكن عندما **يتساءل** المرء عن التجارب يأتيه الجواب جاهزا ومعلباً: **تحقيق الاصلاح يتم من خلال التجارب " الناجحة " التي نفذها صندوق النقد الدولي**، فهذه الوصفة هي الاكثر سحراً ورواجا. هنا يمكن للمرء ان **يفهم** لماذا كل هذه الجلبة ؟.

المطلوب هو واضح وضوح الشمس: **تطبيق وصفة هذا الصندوق وشروطها المعروفة.** وحتى عندما يأتي الحديث عن " دور متميز " للقطاع الخاص المحلي فإنه **يكبل** بجملة من الشروط تجعل من الصعب تبلور قطاع صناعي وطني، بل ان دور هذا القطاع يجب ان يكون جزأً من وصفة الصندوق واستراتيجيته التحويلية !

وبحسب الموجة الرائجة فإن **المؤيدين** لتطبيق هذه الوصفة في بلادنا ليسوا قليلين اليوم، وهذا أمر **طبيعي** في بلد **يتحول** من نمط **احادي** للتفكير الى **التنوع**، وبالتالي **توقع ظهور مقاربات مختلفة** لمثل هذه القضايا. لكن لا بد

من التذكير بأن الكثير من المقاربات **تنطلق** من **أوهام** ايديولوجية وليس من **مقاربات** علمية تعود الى التاريخ الفعلي **وتستخلص** الدروس منه. **وبالعودة** الى **التجارب** التي تراكمت في بلدان عديدة، وهي كثيرة [4]، يمكن الاشارة الى أن شروط صندوق النقد الدولي ، التي طُبقت في العديد من البلدان باعتماد مبدأ " الكفاءة الاقتصادية " والتوازنات الماكرو/اقتصادية، **قادت** في الواقع الى عدة **نتائج فعلية** من بينها: ازمات اقتصادية عميقة، بطالة **وافقار** شامل، **تهميش** اجتماعي **واستقطاب** عميق وتمايزات طبقية واسعة وتركز للثروة. ومن حقنا ان **نتساءل**، واقتصادنا **يعاني** من **ازمة بنيوية عميقة** هي **جزء عضوي** من الازمة الشاملة التي تمر بها بلادنا في لحظة تطورها الحاسمة اليوم، **هل حقا أن الخصخصة و " الاصلاحات الاقتصادية الكبرى " المطروحة ضمن وصفة صندوق النقد الدولي وشروطها المعروفة ستكون صيرورة تطور حقيقي، على عكس التجارب السابقة في مختلف بقاع العالم؟** ولا شك **ان الجواب بنعم سيكون في منتهى السذاجة** لأن التاريخ **سيتكرر** ولكن أما بملهاة أو بمأساة ولن يكون، في مثالنا العراقي الاصيل، عكس الوجهة العامة لتاريخ التجارب الملموسة.

وإذا تمت قراءة الافكار المتناثرة التي يطرحها "منظرو" السلطة الحاكمة قراءة استبطانية فانه يمكننا القول ان هناك **فكرتان مترابطتان** في ثنايا تلك الافكار حتى وان افترقتا فإنهما في العادة يظهران كالتوأم السيامي!:

- **"بناء اقتصاد مترابط متين يستند على مبادئ السوق تقوده ببراعة وإبداعية المؤسسات الخاصة".**

- وحتى تشق الصيغة أعلاه طريقها الى التطبيق **تفترض إعادة النظر في طبيعة الدولة العراقية بتحويلها من دولة مالكة الى دولة حارسة** أي تغيير دورها وحصره في إطار تنظيمي صرف باعتبارها هنا بمثابة " شرطي " يقوم بحماية هذا النمط الجديد من "التطور" الذي تراهن عليه القوى المسيطرة.

المعنى واضح هنا: **إقصاء الدولة والرهان على القطاع الخاص وتجنب الحديث عن امكانياته الفعلية في تحقيق هذا الرهان في لحظة التطور التاريخية التي يمر بها الاقتصاد والمجتمع العراقيين**. نحن إذن أمام **مقاربة إيديولوجية فاقعة الحدة**. وثمة فرق واضح بين **تقديس السوق واقتصاده** وآلياته، والدعوة الى اقتصاد مفتوح والاندماج في الاقتصاد العالمي.

هنا **لا بد من العودة الى التجارب العالمية**. وربما سيكون مفيدا الإشارة الى ما روجه صائغو سياسات البنك والصندوق الدوليين لحزمة ما يسمى بسياسات **"التكييف الهيكلي"**، مستندين في ذلك الى جملة تجارب من بينها قراءة **تجربة النمو الآسيوي**، حيث استندت هذه القراءة إلى إعلاء شأن (قوى السوق) إلى مرتبة القوة الدافعة الوحيدة للنمو الاقتصادي. بيّد أن قراءة أخرى أكثر دقة للتجربة تقود إلى **نتيجة مغايرة** تماماً: وهي أن **تدخل الدولة هناك شكل القوة الدافعة الرئيسية للنمو الاقتصادي الآسيوي من الستينيات إلى التسعينيات في القرن العشرين، وخاصة في بلدان الجيل الأول، وبصفة أخص في كوريا الجنوبية وتايوان.**

وأهم معالم هذه القراءة ما يلي:
أولاً: **تدخل الدولة الفعال**: إنه ليس تدخل الدولة في حد ذاته ما يفسر "قصة" النجاح الآسيوي في ميدان التصنيع والتنمية ولكنه تدخل الدولة **"الفعال"**، والذي سمح – كما يقول "ريس جنكينز"- بتبني سياسة صناعية ناجعة تتميز **بأربع سمات** رئيسية هي **المرونة، والانتقائية، والتناسق والتركيز** على دفع عملية التطوير والارتقاء بدلاً من مجرد الضبط أو التوجيه.

ثانياً: **"المتطلب الأولي" الرئيسي لحدوث التدخل الفعال هو "قوة الدولة" بإزاء الجماعات الاجتماعية المختلفة، أو بالتعبير المتداول في الكتابة السياسية الراديكالية: الاستقلالية النسبية للدولة.**

---

[4] لقد تناولتُ هذه التجارب بالتفصيل في عمل مستقل. لمزيد من التفاصيل قارن: صالح ياسر حسن، **الخصخصة و "الاصلاحات الاقتصادية" بين خيبات العقيدة ورهانات الواقع – محاولة في نقد الخطاب والممارسة** (دار الرواد المزدهرة، بغداد، 2016). مصدر سبق ذكره

ثالثاً: متطلبات أولية مترتبة على ما سبق، وأهما إعادة بناء جهاز الدولة، ليتوافق مع المهمة التنموية في ميدان التصنيع بصفة خاصة. وتتمثل إعادة البناء المذكورة في **إقامة الأسس الآتية**:

أ- **بناء جهاز بيروقراطي** قادر على تنفيذ سياسة الحكومة.

ب- **توفير حد أدنى معين من التجانس والتناسق بين أجهزة الدولة المختلفة**، ابتداء من إنشاء جهاز مركزي ضابط على غرار (مجلس التخطيط الاقتصادي) Economic Planning Board EPB في كوريا الجنوبية ومجلس التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية CIECD في تايوان.

ج- **توفير حد أدنى من استقلالية جهاز الدولة**، بدءًا من **نزع "التسييس"** عن الجهاز الحكومي، وبعبارة أخرى: **عدم ربط هذا الجهاز باعتبارات التشكيلة الحزبية أو السياسية القائمة**، سواء في تكوينه العضوي أو في توجهات النشاط.

د- **توفير الأدوات اللازمة لقيام الدولة بدورها**. وتمثل ذلك، كما أشرنا، في **السيطرة على النظام المصرفي** كمدخل حاكم لتمويل التنمية والتصنيع، وخاصة من قناة الاقتراض الأجنبي.

رابعاً: "الالتزام السياسي" بقضية التنمية: على حد تعبير **"جنكينز"** فإن الاستقلالية النسبية العالية للدولة، والتشكيل الداخلي المناسب لجهاز الدولة، وتدخل الدولة الفعال في الحياة الاقتصادية – إن هذه جميعاً تمثل ما يمكن أن نعتبره **"الشرط الضروري"** للنمو الصناعي السريع، ولكنه ليس شرطاً كافياً، إذ يضاف إليه: **التزام قوي من جانب الدولة بالتنمية الاقتصادية باعتبارها "رسالة مقدسة" يتعين الوفاء بها.**

النتيجة الرئيسية المستخلصة من ذلك هي أن التنمية، بل النمو، لا يمكن تحقيقه من خلال صيغة للتحالف بين الدولة والقطاع الخاص يكون فيها هذا القطاع (أي الخاص) هو القائد أو الرائد من الناحية العملية Actual leader وبحيث تتحول الدولة إلى مسهل Facilitator تتولى استكشاف رغبات رأس المال الخاص المحلي والأجنبي، وتبادر بتلبيتها بدءًا من تيسير إجراءات "الدخول" إلى سوق الاستثمار، وانتهاء بسخاء الإعفاءات الضريبية، سواء على أساس "زمني" أو على أساس "نوعي ".

خلاصة النقاط السابقة أن الدولة في النموذج الشرق آسيوي، هي دولة ملتزمة بقضية التنمية، باعتبار أن الإنجاز الاقتصادي يمثل قاعدة "الشرعية السياسية" للنظام السياسي القائم.

وفي لحظة التطور الملموسة التي تمر بها بلادنا فإن تفعيل النمو وتعظيمه ورفع معدلاته إلى مستويات عالية (يراهن "بعض الخبراء" و "منظرو السلطة" على انه سيكون بحدود رقمين عشريين سنويا) واستقراره عند تلك المستويات لا بد أن يحكم خيارات التغيير وأهدافه ومجمل الإصلاح والتحديث الاقتصادي ولاسيما التكنولوجي والصناعي والزراعي بالتلازم مع الإصلاح والتحديث التعليمي. لكن هذا **النمو الفعال الرفيع المستدام ان تحقق، في مثل الظروف التي يمر بها العراق، لا يجب ان يكون مشروطا بتقزيم دور الدولة الاقتصادي والاستثماري** خصوصا وإنما يتحقق هذا النمو بتعظيم هذا الدور نوعيا وكميا وليس نوعيا فقط، يؤكد ذلك الانعكاس السلبي لتراجع الاستثمار العام الصناعي لا على أداء القطاع العام الصناعي فحسب، وإنما على الاستثمار الوطني الإجمالي والنمو الاقتصادي العام.

نحتاج إذن في اللحظة الراهنة من تطور الاقتصاد العراقي الى **مقاربة عقلانية، واقعية** تنطلق من معالجة المشكلات الفعلية.

الفكرة المحورية البديلة إذن هي الجمع بين دور السوق ودور الدولة، في **مواجهة العديد من المقاربات الإيديولوجية الأحادية الجانب التي إما ان تقدس دور السوق بالمطلق أو دور الدولة بالمطلق**. فقد بيت التجربة التنموية العالمية انه لا يمكن لآليات السوق لوحدها ان تحقق كفاءة الإنتاج والعدالة الاجتماعية وخصوصا في بلدان تعيش في مراحل النمو وإعادة البناء، مثلما هو الرهان على دور وحيد للدولة في هذه العملية.

في اللحظة الراهنة تواجهنا جملة مشاكل واختلالات، ووجود بطالة مرتفعة (توازيها بطالة مقنعة)، والجانب الأمني وتقيّداته المعروفة. ولذا يمكن القول انه لا يمكن تحقيق إعادة الاعمار ولا إطلاق تنمية مستدامة ولا ديمقراطية من دون دور نشيط لدور الدولة وتحفيز القطاعات الأخرى: العام والمختلط والتعاوني.... الخ.

بعض الخلاصات والدروس

ثمة ملاحظة مهمة لابد من ذكرها هنا وهي انه وعند بلورة أسس العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وبالملموس فإن من الضروري **العودة الى تجارب التاريخ** في النصف الأخير من القرن العشرين لأهمية دروسها هنا. فقد **بينت** أن سياسات التنمية التي استندت حصراً إلى تنظيم الحياة الاقتصادية من خلال الدولة فقط، أو بإلقاء العبء كاملاً على قوى السوق فحسب، قد باءت جميعها بالفشل. ومن هنا **الحاجة للتأكيد على القضايا التالية** [5]:

1. **أكدت تجربة روسيا الاتحادية أن إلغاء احتكار السلطة السياسية من حزب واحد وإلغاء التخطيط المركزي في إدارة الاقتصاد لا يكفيان بحد ذاتهما كي يزدهر اقتصاد السوق.** كما أكدت التجربة بصورة قاطعة أن السوق لا يملك خاصية إرساء ذاته بنفسه. وفي **غياب** دولة شرعية قادرة على وضع قواعد اللعبة الجديدة من مؤسسات وإجراءات وتشريعات فإن الفوضى وقانون الغاب يسودان وتصبح المافيا في دفة القيادة.

2. **اما التجربة التشيلية فتعطي مثلاً نموذجياً عن قصور منطق السوق**، إذ اضطرت الدولة في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، بعد أن انتهجت منهجاً ليبرالياً كاملاً منذ **1973** (بعد انقلاب بينوشيت)، للتدخل لتصحيح الاختلالات الناجمة عن هذا النهج، وقامت بتطوير الهيئات العامة المعنية بترويج الصادرات وقننّت تدفق رؤوس الأموال القصيرة الأجل وحافظت على تصرفها بإيراداتها من تصدير النحاس. كما **أثبتت** الدراسات المقارنة المنهجية أن بعض النجاحات التي حققتها **دول أمريكا اللاتينية** لا ترجع إلى الاستراتيجيات الليبرالية التي اتبعتها، وإنما على العكس إلى **مرحلة التصحيح** اللاحقة التي أدخلت حداً أدنى من تدخل الدولة، وذلك باعتراف بنك أمريكا للتنمية.

3. ومن جهة أخرى فإن عدداً من **مقومات السوق لا تتوفر أوتوماتيكياً بفعل السوق نفسه، وإنما من خلال تدخل الدولة**. فالمنافسة لا تستمر إلا بفضل السلطة العامة، والتبادل السلعي لا يتم إذا لم تتوفر معايير الجودة والمواصفات الفنية التي توضع أو تعتمد من قبل هيئات رسمية أو مهنية لا علاقة لها بقوى السوق. وإذا كانت **كفاءة** الاقتصاد ترتبط بحد أدنى من العدالة الاجتماعية، فتدخل الدولة هو الكفيل بإعادة توزيع الدخل عبر السياسة الضريبية.

4. إن **آليات السوق لوحدها لا تؤدي، من خلال "اليد الخفية" إلى التخصيص الأمثل للموارد**. وإذا لم تتدخل الدولة فإن هدف **تعظيم** الربح **يؤدي** إلى نمو اقتصادي غير متكافئ إقليمياً وقطاعياً. وهذا ما فعلته الولايات المتحدة رائدة وقائدة اقتصاد السوق في العالم. إذ اتخذت الحكومة الفيدرالية من توزيع التمويل العام وعقود المشتريات الحكومية وسيلة لنشر الصناعة في البلاد، مما أدى إلى **توطين صناعة الطائرات** وما يتصل بها في **الساحل الغربي** بحيث غدت **سياتل** في ولاية واشنطن عاصمة هذه الصناعة بالغة الأهمية. **وتركزت صناعة السلاح البحري والصناعات الإلكترونية** في **كاليفورنيا**. ولم يكن صدفة أن تستقر **صناعة الفضاء في ولاية أريزونا شبه الصحراوية**. وعلى **المستوى القطاعي** قامت الحكومة الفيدرالية، خشية هجرة رأس المال من الزراعة إلى الصناعة، بسبب تفاوت الربح بينهما لمصلحة الأخيرة، **بدعم** ضخم لقطاع الزراعة تجاوز في الثمانينيات الـ **50** مليار دولار سنوياً. ولنذكر أخيراً أن **التمويل الحكومي الأمريكي كان وراء أكبر الإنجازات التكنولوجية الحديثة.**

5. فإذا كان **منطق "السوق هي الكل" قد فشل**، وأبرز شاهد عليه هو انطفاء شمعة "توافق واشنطن" [6]، خاصة بعد الأزمة المالية التي عصفت بدول شرق وجنوب شرق آسيا في تسعينات القرن الماضي، كما اتضح في الوقت

---

[5] لمزيد من التفاصيل قارن: صالح ياسر، **الخصخصة و "الاصلاحات الاقتصادية" بين خيبات العقيدة ورهانات الواقع – محاولة في نقد الخطاب والممارسة** ....، مصدر سبق ذكره.

[6] تعبير "توافق واشنطن" (1989) **(Washington Consensus)** يتضمن مجموعة من السياسات والتوصيات والمبادئ التوجيهية التي تم التوصل إليها فيما بين حكومة الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهي أطراف ثلاثة مركزها واشنطن، بهدف تطبيقها كمرحلة

ذاته **إفلاس المنطق المعاكس "الدولة هي الكل"** بعد الانهيار والترهل والتراجع الذي أصاب اقتصاديات الدول التي أخذت به، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار **أنه لا يمكن إهمال آليات السوق، كما لا يمكن في الوقت نفسه، ضمان استمرارية وتوازن واستقرار اقتصاد السوق دون تدخل ذكي وديناميكي من الدولة، فإن الخيار الأفضل يكمن في تكامل الاثنين وليس بتبني أحدهما ورفض الآخر**. وهذا هو **السبب**، الذي اتفق عليه الجميع تقريباً، في النجاح الذي حققته "النمور الآسيوية" في فترة معينة. كما كان **تراخي** الدولة في أحكام الرقابة على الإقراض المصرفي الداخلي والاقتراض من الخارج وعلى تدفق رؤوس الأموال "الطيارة" للاستثمار المالي في المحافظ أو في سوق العملات، هو السبب في اندلاع أزمة عام **1997** وكذا الامر بالنسبة للأزمات التالية وفي مقدمتها ازمة 2008.

6. **كشفت الأزمات التي ضربت العديد من الدول والمناطق بشأن ممارسات صندوق النقد الدولي في تعامله مع هذه الأزمة، وغيرها من أزمات البلدان النامية، عن مفارقتين مدهشتين هما:**

- **انه بينما يتسبب القطاع الخاص في أزمة المديونية الخارجية وما تولده من مشكلات حادة، إلا أن الصندوق كان يصر على أن المجتمع بكامله يجب أن يدفع ثمن تلك الأزمة**، وتحديدا أغلبية السكان من الفقراء المحرومين وذوي الدخل المحدود من خلال تطبيق سياسات التقشف الصارمة التي يوصي الصندوق بتطبيقها.
- **إن صندوق النقد الدولي يوقع العقاب وثمن الخروج من الأزمة على البلدان النامية المدينة وطبقاتها الفقيرة والكادحة، بينما يترك أطرافا فاعلة تسببت في هذه الأزمة (مثل رأس المال المضارب دولي النشاط) دون أية محاسبة**. كما انه لا يتحرك لتصحيح الأوضاع النقدية الخاطئة التي باتت تحكم الاستثمار العالمي والإقراض الدولي والتي كان لها دور لا يستهان به في انفجار الأزمة. كما أن الصندوق منحاز بشكل فاضح لصالح الدائنين في حين المنطق يملي أن يتحمل الدائنون جانبا من المسؤولية.

أولية لسياسات "الإصلاح الاقتصادي" في دول الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية (التي انتقلت من الاشتراكية الى الرأسمالية !)، والبلدان النامية. وتنص استراتيجية **"توافق واشنطن"** على ضرورة الدفع بأفكار اقتصاد السوق، والتوسع في عمليات الخصخصة، مع التحرك نحو تحرير التجارة والأسواق المالية، وضرورة تعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص، على أن يتم تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادى ليقتصر فقط على مجرد العمل على استقرار الاقتصاد الكلى. لذا فإن تلك الاستراتيجية ركزت على ثلاثة عناصر رئيسية هي: **الاستقرار والخصخصة والتحرير الاقتصادي**.

ومن المفارقات المهمة ان أهم نقد للسياسات المنبثقة عن "توافق واشنطن" جاءت من داخل البنك الدولي على يد جوزيف ستجلتز Joseph Stiglitz (الاقتصادي الأول والثاني الأقدم لرئيس البنك الدولي). فقد تحدث عن عجز توصيات سياسات الليبرالية الجديدة وعن فشل "وفاق واشنطن"، وسجل انتقادات حادة من أهمها أن هذه السياسات كانت محدودة المدى أو ضيقة الأفق، سواء ما يتعلق بالأهداف أم بالوسائل، وكذلك في الخلط بين الأهداف والوسائل، حيث اعتبرت الخصخصة وتحرير التجارة وتقليص دور الدولة أهدافاً في حد ذاتها، لا وسائل لنمو مطرد وعادل وديمقراطي، وحيث تم التعامل مع التنمية من منظور ضيق للغاية حال دون العناية بالجوانب الهيكلية والمؤسسية ويعتقد استجلتز أن «وفاق واشنطن» عجز عن فهم دقائق عمل اقتصاد السوق، ولم يدرك أن توافر الملكية الخاصة والوصول إلى (الأسعار الصحيحة) أي التحرير، لا يكفيان لجعل اقتصاد السوق يعمل بنجاح. لمزيد من التفاصيل قارن: د.ابراهيم العيسوي، **" التنمية في عالم متغير"** (القاهرة: دار الشروق، 2000)، مصدر سابق، ص 86 ولاحقا. ومن الجدير ذكره هو ان جوزيف استجلتز تعرض، بعد مواقفه هذه (وخصوصا من الازمة الاسيوية في التسعينات من القرن العشرين)، الى الفصل من البنك الدولي مما يدلل على "الشفافية" السائدة في هذه المؤسسة وما يماثلها !!.